

لجنة البرنامج والميزانية
الدورة السادسة والعشرون

فيينا، ٧-٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

أرصدة الاعتمادات غير المنفقة: برنامج التغيير
والتجديد في المنظمة (مبادرة إدارة التغيير) وأنشطة
التعاون التقني

مجلس التنمية الصناعية
الدورة الثامنة والثلاثون

فيينا، ٢٤-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠
البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت

أرصدة الاعتمادات غير المنفقة: برنامج التغيير
والتجديد في المنظمة (مبادرة إدارة التغيير) وأنشطة
التعاون التقني

أرصدة الاعتمادات غير المنفقة: أنشطة التعاون التقني

تقرير من المدير العام

امتنالا للمقرر م ع-١٣/م-١٥، تقدم هذه الوثيقة معلومات عن حسابات الصناديق
الاستثمارية الخاصة لأنشطة التعاون التقني، خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، التي أنشئت
بجزء من مبلغ أرصدة الاعتمادات غير المنفقة المستحقة للدول الأعضاء في عام ٢٠١٠.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٤-١	أولاً- مقدمة.....
٣	٩-٥	ثانياً- الصندوق الاستثماري للأمن الغذائي.....
٤	١٥-١٠	ثالثاً- الصندوق الاستثماري للطاقة المتجددة.....
٦	١٦	رابعاً- الإجراء المطلوب من اللجنة اتخاذه.....

لدواعي التوفير، طُبِعَ من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. لذا، يرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



أولاً - مقدمة

١- وافقت الدول الأعضاء، في المقرر م ع-١٣/م-١٥، على أن يُستخدم مبلغ لا يتجاوز ٣ ملايين يورو من أرصدة الاعتمادات غير المنفقة المستحقة للدول الأعضاء في عام ٢٠١٠ لأنشطة التعاون التقني خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. ووفقاً لهذا المقرر، تجنّب الأموال في حسابات تهدف إلى ما يلي:

(أ) زيادة الأمن الغذائي من خلال ترويج الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية،

(ب) استخدام الطاقة المتجددة في الأنشطة الإنتاجية.

٢- وكما سبق بيانه في الوثيقة IDB.36/12/Add.1، يمكن أن تساعد هاتان المجموعتان المحددتان من الأنشطة المترابطة، ضمن أولويات اليونيدو المواضيعية الثلاث، على تقديم مساهمات هامة ومباشرة في معالجة قضايا الغذاء والطاقة، بينما تساهم مباشرة أيضاً في الاستراتيجية العامة للحد من الفقر.

٣- وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، أبلغت الدول الأعضاء (راجع المذكرة الإعلامية رقم ٣ المؤرخة ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠) بأن ما مجموعه ٤٢٦ ٥١٦ يورو أصبح متاحاً لهذه الحسابات الخاصة. وذكّر أنه على الرغم من أن المبلغ الإجمالي المتاح لن يكون كافياً إلا لتمويل مشاريع منفردة قليلة، ومن ثم لن يكون من المرجح أن يحدث أثراً كبيراً إذا استُخدم لتنفيذ المشاريع فقط، فإن اليونيدو تسلّم بإمكانية استخدام هذا التمويل الأولي لصوغ برامج في المجالات ذات الأولوية المذكورة أعلاه. وأشار إلى أن من شأن ذلك أن يساعد من ثم على تكرار النموذج والتجربة الناجحين للصندوق الاستثماري الخاص ببناء القدرات التجارية الذي استُخدم لحشد التمويل لحافظة مشاريع أكبر عدداً.

٤- وتبعاً لذلك، استُخدمت الأموال المحبّبة من أرصدة الاعتمادات غير المنفقة لإنشاء صندوقين استثماريين متخصصين. وفي هذه المرحلة المبكرة نسبياً، يتوقع أن يدار هذان الصندوقان وفقاً للنموذج الذي سبق أن أرساه الصندوق الاستثماري الخاص ببناء القدرات التجارية، مع مراعاة معايير واضحة ومحددة، والذي سيركز على صوغ البرامج القابلة للتمويل وترويجها. والأمل معقود على أن يؤدي هذان الصندوقان الاستثماريان إلى تنفيذ برامج تبلغ قيمتها ما لا يقل عن عشرة أضعاف المبلغ المستثمر أصلاً، بحيث توفر قوة مضاعفة شديدة. وفضلاً عن ذلك فإن المبالغ الأساسية ستشكل الأساس لتقديم المزيد من

التبرعات من الدول الأعضاء للصندوقين الاستثماريين، بما يؤدي إلى المزيد من القوة المضاعفة ويتيح التوسع في الأنشطة في هذين المجالين ذوي الأولوية.

ثانياً- الصندوق الاستثماري للأمن الغذائي

٥- سيمول هذا الصندوق الأنشطة التي تهدف إلى زيادة الأمن الغذائي من حيث توافر الأغذية وإمكانية الحصول عليها وسلامتها. ويشمل ذلك الأنشطة الهادفة إلى الحد من خسائر ما بعد الحصاد؛ وسلاسل القيمة الغذائية وتنمية الأعمال التجارية الزراعية ذات الصلة؛ ومراقبة سلامة ونوعية الأغذية؛ وإدماج منشآت الأعمال التجارية الزراعية الصغيرة إدماجاً عادلاً في النظم ذات التوجه السوقي. كما سيؤدي ترويج الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية إلى تيسير صوغ برامج يمكن أن تقدم بدورها إلى الجهات المانحة للحصول على المزيد من التمويل.

٦- والتحدي الرئيسي هو تشجيع مشاركة الفقراء في إنتاج وتسويق المحاصيل العالية القيمة والثروة الحيوانية والمنتجات المشتقة منها، والقيام بذلك بطريقة مستدامة اقتصادياً وبيئياً. وهناك قوة دفع جديدة من جانب المانحين ومقرري السياسات من أجل مواجهة هذا التحدي بالقيام بالاستثمارات اللازمة في قطاع الصناعات الزراعية، ولا سيما من أجل أفريقيا وأقل البلدان نمواً. ويشمل ذلك القيام باستثمارات في قدرات الإنتاج الأولي وفي خدمات الدعم اللاحقة، مثل تجهيز المنتجات الزراعية وتخزينها وتسويقها، من أجل زيادة ربحية الأعمال التجارية الزراعية التي يشارك فيها الفقراء.

٧- ويمكن أن يسهم النهج المتعدد التخصصات إزاء التنمية الصناعية الذي تستخدمه اليونيدو إسهاماً كبيراً في تنفيذ هذه المبادرات الجديدة. ولذلك يتمثل الهدف في الاستفادة من الاهتمام الحالي بالزراعة من أجل تسريع تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا وأقل البلدان نمواً. وستفعل اليونيدو ذلك عن طريق تصميم تدخلات برنامجية منسقة تنسيقاً جيداً مع الشركاء الرئيسيين بغية تفادي تجزئة الجهود. ويسلم أيضاً في النهج المقترح بأن البلدان غير متجانسة، ونتيجة لذلك تصمم التدخلات خصيصاً لكل بلد على حدة بحيث تعالج المعوقات الرئيسية التي تواجهها، بما يضمن إحداث تأثير أكبر في التنمية الصناعية والحد من الفقر وتوفير الأمن الغذائي.

- ٨- وستسعى البرامج المقترحة إلى الاستهداف المباشر لمنظمات صغار المنتجين والصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الحكومية التي تقرر السياسات، ومقدمي خدمات الدعم في القطاعين العام والخاص، ووزارات الزراعة والصناعة.
- ٩- وفيما يتعلق بالمشاريع التي سيُضطلع بها في إطار هذا الصندوق الاستثماري، تعمل اليونيدو في تعاون وثيق مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد)، ومصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأفريقي. وبالتشاور مع هؤلاء الشركاء، حُددت في حزيران/يونيه ٢٠١٠ دفعة أولى مؤلفة من ١٢ بلداً (١٠ منها في فئة أقل البلدان نمواً) لتنفيذ فيها أنشطة البرمجة المشتركة على مدى الأشهر المقبلة. وسيتيح هذا التعاون تنفيذ تدخلات كافية من شأنها أن تتيح فرص تمويل جديدة يمكن أن تدعمها المؤسسات المالية الدولية والقطاع المصرفي الوطني.

ثالثاً- الصندوق الاستثماري للطاقة المتجددة

١٠- سيكون الهدف الرئيسي لهذا الصندوق هو صوغ حافظة من المشاريع والبرامج في بلدان مختارة، من أجل توسيع نطاق استعمال الطاقة المتجددة في الاستخدامات الإنتاجية. وسيمول هذا الصندوق أساساً الأنشطة تسعى إلى ترويج الطاقة المتجددة بغرض تعزيز إمكانية الحصول على الطاقة ودعم الأنشطة المدرة للدخل التي تساعد بدورها على الحد من الفقر في المناطق الريفية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية. ويشمل ذلك الأنشطة الرامية إلى التصدي للعقبات التي تعترض تكنولوجيات الطاقة المتجددة، مثل العقبات السياسية والتقنية والمالية والمتعلقة بالقدرات؛ وزيادة كهربة الريف؛ وتشجيع استثمارات القطاع الخاص؛ وتعزيز أمن الطاقة والأمن المناخي.

١١- ومن أجل تسريع التنمية الصناعية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ستكون هناك حاجة ماسة لتطوير مصادر للطاقة المتجددة متاحة على نطاق أوسع وموثوقة، واستخدام هذه الطاقة بكفاءة أكبر. ومن ثم فمن الواضح أن الطاقة المتجددة ستكون عنصراً حاسماً في أي حل متكامل بشأن الطاقة في المستقبل. وبهذه الطريقة ستؤدي الحلول الشاملة المنطوية على قلة انبعاثات الكربون دوراً رئيسياً في تعزيز التنمية الاقتصادية وتخفيف حدة الفقر لمن لا يتاح لهم الحصول على الأشكال الحديثة من الطاقة حالياً الذين يبلغ عددهم زهاء مليوني نسمة. وسيكون التحدي الرئيسي هو ربط خدمات الطاقة الحديثة

المعقولة الأسعار والموثوقة القائمة على الطاقة المتجددة ربطا فعالا بالاستخدامات الإنتاجية والتطبيقات الصناعية. غير أن هذا سيتطلب تعزيز الاستثمارات واتباع سياسات ابتكارية وإيجاد الأطر المؤسسية اللازمة لاستعمال ونشر تلك الخدمات على نطاق واسع.

١٢- وتدرك اليونيدو أن زيادة نشر تكنولوجيات الطاقة المتجددة أمر حاسم الأهمية لتعزيز إمكانية الحصول على الطاقة والمضي قدما نحو الانتقال إلى الطاقة ذات انبعاثات الكربون المنخفضة في البلدان النامية. ومن أجل النجاح في ذلك، سيلزم بذل جهود ليس فقط لبناء القدرات وللإيضاح العملي للتكنولوجيات بل أيضا لتعزيز إمكانية الحصول على رأس المال المالي والبشري. وفي القيام بذلك، ستبني اليونيدو على تجربتها وخبرتها في تصميم النهج البرنامجية الخاصة بترويج الشبكات الكهربائية الصغيرة القائمة على الطاقة المتجددة في المناطق الريفية. ومن الأمثلة الجيدة على مثل هذه المبادرة البرنامج الاستراتيجي للطاقة الذي وضعته اليونيدو (ويموله مرفق البيئة العالمية) لبلدان غرب أفريقيا.

١٣- وستستخدم اليونيدو نهجها المتعدد التخصصات لدعم أسواق الطاقة المتجددة وتعزيز الشراكات والشبكات على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي. ويتوخى النهج المقترح استخدام مراكز اليونيدو التكنولوجية للطاقة المتجددة، مثل المركز الدولي للطاقة الشمسية والمركز الدولي للمحطات الكهرومائية الصغيرة والمراكز الوطنية للإنتاج الأنظف والمؤسسات الشريكة، من أجل تقديم التدريب وبناء القدرات الوطنية. وسيكون أحد العناصر الهامة لهذا النهج تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب في مجال الطاقة المتجددة من أجل توفير خدمات موثوقة في مجال الطاقة بغية الحد من الفقر.

١٤- وستسعى المشاريع والبرامج المقترحة إلى مضاعفة أثر الأموال المتأتية من مرفق البيئة العالمية والجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية والمؤسسات المالية للقطاعين العام والخاص، وستستهدف مباشرة مقرري السياسات، والخبراء، والمؤسسات المرجعية، والمرافق العامة للقطاعين العام والخاص، وموفري خدمات الطاقة، والصناعات الصغيرة والمتوسطة، والمجتمعات المحلية، ووزارات الطاقة والبيئة والصناعة. وستكون المشاريع التي يُضطلع بها من خلال هذا الصندوق الاستثماري مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأنشطة التي تنفذ في إطار الصندوق الاستثماري للأمن الغذائي، لأنها ستطلب أيضا إمدادات موثوقة من الطاقة يمكن أن توفرها مصادر الطاقة المتجددة المتاحة على الصعيد المحلي.

١٥- ولتصميم وتنفيذ المشاريع في إطار هذا الصندوق الاستثماري، تعتمز اليونيدو أن تعمل في تعاون وثيق مع نظرائها، ومن بينهم منظمات الطاقة الوطنية، ومنظمات الأمم المتحدة

الناشطة في مسائل الطاقة، ولجان الأمم المتحدة الإقليمية، والمصارف الإقليمية بما فيها مصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي. وسيؤدي هذا التعاون أيضا إلى تعزيز الشراكات والشبكات العالمية، مثل آلية الأمم المتحدة المعنية بالطاقة والفريق الاستشاري المعني بالطاقة وتغيّر المناخ التابع للأمم العام للأمم المتحدة، وكلاهما يرأسه حاليا المدير العام لليونيديو.

رابعاً- الإجراء المطلوب من اللجنة اتخاذه

١٦- لعل اللجنة تود أن تقترح على مجلس التنمية الصناعية اعتماد مشروع المقرر التالي:

"إن مجلس التنمية الصناعية:

"(أ) يحيط علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة IDB.38/10-PBC.26/10؛

"(ب) يحيط علما بالتقدم المحرز في تنفيذ المقرر م ع-١٣/م-١٥؛

"(ج) يشجّع الدول الأعضاء على التبرع للصندوق الاستثماري للأمن الغذائي والصندوق الاستثماري للطاقة المتجددة."